مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل مموّل من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 187

مارس 2013

الفقر وعدم المساواة في الفراغ متعددة الأبعاد غير المتعلق بالدخل: مراجعة نقدية في دول العالم العربى

عبد الحميد نوار، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مصر

في الآونة الأخيرة، وضعت مبادرة جامعة أكسفورد حول الفقر والتنمية البشرية بالتعاون مع الأمم والمتحدة دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، وهو مقياس مركب من البيانات الجزئية المستمدة من المسوحات حيث تتداخل مجموعة المؤشرات الداخلة في تركيبه مع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويتم تعريف الأسرة بأنها فقيرة فقراً متعددة الأبعاد إذا، وفقط إذا، كانت محرومة في بعض من 10 مؤشرات (يُرمز لها بالرمز d) يبلغ مجموع أوزانها ثلاثة أو أكثر (أي 30 في المائة من أبعاد الحرمان) تغطي ثلاثة أبعاد أوزانها متساوية وهي: الصحة (معدل وفيات الأطفال، سوء التغذية)، والتعليم (عدم إكمال5 سنوات من التعليم المدرسي، عدم إلتحاق الأطفال بالمدارس في السنوات 1 إلى 8)، ومستوى المعيشة (الحرمان من : الكهرباء، مياه الشرب المحسنة، الصرف الصحي المحسن ، الأرضيات المحسنة، وقود الطبخ المحسن ، ملكية الأصول). وعلى الرغم من الدرجة الكبيرة من الإستنساب في إختيار مؤشرات الأبعاد وعتبة الحرمان (k=3) التي تحديد الحد الأدنى لعدد مؤشرات الأبعاد المطلوبة لتحديد ما إذا كانت الأسرة فقيرة فقراً متعدد الأبعاد ، فإن الدليل يتميز بمميزات مهمة في الوقوف على عدد أكثر من أبعاد الحرمان البشري، فضلاً عن أنه يشمل كلا من مستوى الحرمان البشري، وشدة الفقر وذلك بإستخدام بيانات جزئية مستخرجة من المسوح. كما يملأ الدليل الفجوة المتمثلة في عدم وجود دليل إنجاز عام للأهداف الإنمائية للألفية. ويدفع هذا الدليل بحدود القياس للأمام ويثري التحليل والنقاش حول السياسات بقدر كبير.وفي الواقع فإن الأساس النظري الجيد لهذا الدليل وتطبيقه عملياً على بيانات مسوح من 104 بلدا من جميع أنحاء العالم شكّل نجاحاً كبيراً وشق طريقه إلى تقرير التنمية البشرية منذ عام 2010.

وباستخدام بيانات المسوح من 13 دولة عربية، هي جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، اليمن (الدول العربية الأقل نمواً)، المغرب، و تونس (دول المغرب العربي)، مصر ، العراق، الأردن، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الجمهورية العربية السورية (دول المشرق العربي)، يبلغ عدد سكانها مجتمعة 221.2 مليون نسمة عام 2007، تشير التقديرات إلى أن 41.2 مليون نسمة عام 2007 يمثلون 18.64% من مجموع السكان يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، حيث يبلغ متوسط شدة الفقر 50.9. ويتضح أن متوسط الشدة (A) يرتبط إرتباطاً موجباً وقوياً بمقياس نسبة الفقر متعدد الأبعاد (H) في المنطقة العربية. والصومال لديها أعلى قيمة لنسبة الفقر متعدد الأبعاد، وتبلغ 81% من السكان، حيث يتركز الحرمان في مؤشرات مستوى المعيشة. ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة الخليجية الوحيدة الداخلة في القياس هنا، لديها أدنى قيمة لنسبة الفقر متعدد الأبعاد وتبلغ 0.57، حيث يتركز الحرمان في التعليم. ودول المشرق العربي لديها درجة حرمان عالية في كل من التعليم والصحة، بينما دول المغرب العربي لديها درجة حرمان منخفضة في الصحة والتعليم، ولكن درجة حرمان مرتفعة في مستوى المعيشة مقارنة بكل من البلدان العربية الأقل نموا ودول المشرق العربي. وعموماً فإن الفقر متعدد الأبعاد في فراغ غير الدخل يتجاز فقر الدخل أو الفقر المادي مقوماً عند كل من خط الفقر الدولي 1.25 دولار بتعادل القوة الشرائية في اليوم، بل ويتجاوز أحياناً خطوط الفقر الوطنية إن وُجدت.

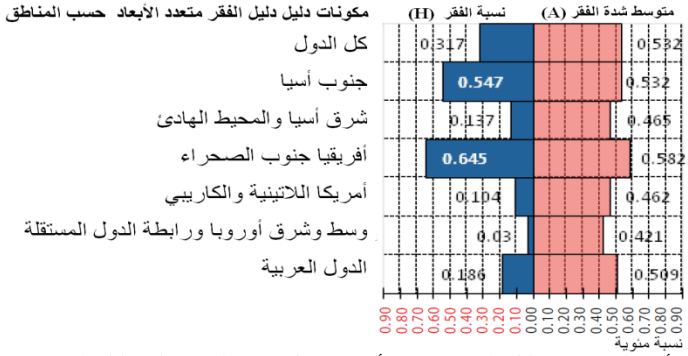

وبأخذ النسبة بين دليل الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الريفية إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية كمقياس لعدم المساواة متعددة الأبعاد، يدل تحليل البيانات في المنطقة العربية على أن سكان المناطق الريفية يعانون من معدلات أعلى بكثير من سكان الحضر. وعلى وجه الخصوص، ثمة إختلافات كبيرة في عدم المساواة متعددة الأبعاد داخل بلدان المغرب العربي وبين البلدان في تلك المنطقة الفرعية. وعلاوة على ذلك، يبين بحث عدم المساواة في كل بُعد على حده في المنطقة العربية أن معدلات الحرمان عادة ما تكون أعلى بكثير مما في مناطق أخرى في أبعاد مستويات المعيشة، والصحة والتعليم، بل إن عدم المساواة متعدد الأبعاد يصل إلى مستويات لايمكن تصورها في دول المغرب العربي.

وبمعلومية النتائج التي تم التوصل إليها، ماذا يمكن القيام به بشكل مختلف، وماذا يمكن أن يتم على نحو أفضل في سياسة التنمية سواء من حيث المناقشة أوالتدخل؟ بصورة عامة، إنخفاض فقر الدخل لا يتطابق بالضرورة مع إنخفاض الفقر متعدد الأبعاد. وهكذا، في حين أن هناك الكثير التي يمكن كسبه من تحسين مستويات الدخول وتقديم الخدمات العامة الأساسية، يجب أن تحدث سياسات تنمية وطنية ومحلية متوازنة بمعنى أن تتحمل المسئولية على قدم المساواة من أجل رفاهية المناطق الريفية والحضرية في البلد نفسه، وأن تكون السياسات أكثر حساسية لعدم المساواة بين الريف والحضر في فضاء الحرمان متعدد الأبعاد لإيصال نوع من التنمية السليمة. وهذا أمر بالغ الأهمية ولا سيما في السياق العام للتنمية الإقتصادية حيثما يشكل القطاع الريفي جزءاً كبيراً من السكان وحيثما يكون فقر الدخل إلى حد كبير ظاهرة ريفية، أي حيثما يتقاطع فقر الدخل وفقر غير الدخل. ولأن التنمية غير المتوازنة مستمرة منذ سنوات عديدة، سيكون هذا الأمر بالتأكيد على نحو متزايد تحدياً أمام الحكومات الحالية والمستقبلية في ضوء الضغوط الإجتماعية المتزايدة التي تطالب بالعدالة في التوزيع، وبالأخص التوزيع العادل داخل السكان للدخل، والأصول، والبنية التحتية الأساسية ، والوصول إلى الفرص المتاحة.

المراجع:

Nawar, Abdel-Hameed, (2013). 'Poverty and Inequality in the Non-Income Multidimensional Space: A Critical Review in the Arab States', IPC-IG Working Paper, No. 103. Brasília, International Policy Centre for Inclusive Growth.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
900-70052Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني :ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

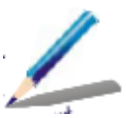

اضغط و علق